اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 61

7—13 مارس 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

«صندوق دعم دبي» لا يحتاج إلى سيولة جديدة

أعلن سموّ الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس هيئة الطيران المدني في دبي الرئيس الأعلى لمجموعة «طيران الإمارات» رئيس مجلس إدارة «دبي العالمية»، أن الاتفاقية النهائية لإعادة هيكلة ديون «دبي العالمية» ستوقع خلال الأسبوع المقبل. وقال خلال مشاركته في وضع حجر الأساس لإطلاق عمليات تطوير بناء المقر الرئيس الجديد لبنك ستاندرد تشارترد في دبي، أمس، إن «الوضع المالي لدبي قوي ولم يتأثر بالاضطرابات السياسية التي حدثت في دول عربية عدة»، مؤكداً أن «صندوق دعم دبي ليس بحاجة إلى ضخ سيولة جديدة». ونفى سموّه وجود أية ضغوط مالية تجبر دبي على بيع أي من أصولها، لكنه ذكر أن «أي أصل قابل للبيع طالما كان هناك عرض جيد». وأشار إلى أنه «لا توجد أية دوافع في الوقت الحالي لبيع آية أصول في دبي»، مجدداً تأكيده أن «دبي تقف خلف شركاتها وتدعمها بقوة». واعتبر سموّه أن بناء بنك ستاندرد تشارترد مقره الجديد في دبي إشارة إلى متانة الوضع المالي لدبي، ومكانتها كأحد المراكز المالية العالمية المهمة. من جهته، قال الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد في أوروبا والشرق الأوسط، في شانكر، إن «البنك يعمل في دولة الإمارات منذ 53 عاماً، مضيفاً أن «أكثر من 42٪ من موظفي البنك من المواطنين، كما أن 100٪ من فروع البنك مدارة كلياً من قبل مواطنين». بدوره، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة ستاندرد تشارترد، بيتر ساندس، أن «الإمارات تعد إحدى الأسواق الخمس الكبرى التي أسهمت في تحقيق البنك العالمي دخلاً وربحاً قياسياً خلال عام 2010، إذ ارتفع الدخل بنسبة 6٪ عن عام 2009 ليتجاوز المليار دولار في عام 2010». في غضون ذلك، أبدى مسئولون حكوميون في دبي تفاؤلهم بالمؤشرات المتزايدة لتعافي اقتصاد الإمارة، وعودتها إلى جاذبيتها الدولية بيئة متطوّرة للمال والأعمال في العالم، في أعقاب تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية. وأكدوا ضرورة تنفيذ مزيد من الأعمال التطويرية، خلال المرحلة المقبلة، لضمان استمرار تميّز وتفوق دبي على الصعيد الدولي، لافتين إلى ضرورة جذب مزيد من الاستثمارات، والعمل على تطوير البيئة التشريعية في الإمارة باستمرار، لتطوير الاقتصاد بقطاعاته المختلفة. وأشاروا إلى ضرورة أن تلجأ الدوائر الحكومية في دبي، خلال الفترة المقبلة، إلى ترشيد النفقات، الذي رأوا فيه السبيل الأمثل لاقتصاد متعافٍ. وأوضحوا أن دوائرهم ستدعم وتشجع الأداء التصديري للشركات، وتعزز التسهيلات للمستثمرين، إضافة إلى تنظيم فعاليات ومهرجانات ضخمة بشكل أفضل، ومضاعفة مشاركة المصدرين في المعارض الدولية. وكان صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أكد أثناء لقائه، الأحد الماضي، مسئولين في الدوائر الحكومية في دبي، ضرورة النظر إلى المستقبل، والعمل على إيجاد وسائل حديثة من أجل ضمان سير العمل في دوائر ومؤسسات دبي الحكومية، من دون عوائق أو تعطيل، لافتاً سموّه إلى أن «المرحلة المقبلة تتطلب كثيراً من أعمال التطوير التي تضمن استمرار التميّز والتفوق لدبي خصوصاً، والإمارات عموماً». واقترح القائد العام لشرطة دبي، الفريق ضاحي خلفان تميم، أن تعمل جميع الدوائر الحكومية في دبي على ترشيد النفقات خلال المرحلة المقبلة، مؤكداً أن «ترشيد النفقات هو سبيل العبور إلى مستقبل أفضل». وأضاف أن «الترشيد يؤدي إلى اقتصاد متعافٍ وقوي، ويتيح تنفيذ الأهداف المنشودة في أقصر وقت ممكن».

المصدر: : الإمارات اليوم

دولية

الصين تسجل عجزا تجاريا مفاجئا هو الأكبر منذ 7 سنوات
صفحة 02 ◄

منطقة اليورو ترفع قدرة الإقراض لصندوق الإنقاذ إلى 440 مليار يورو
صفحة 02 ◄

الاقليمية

التمويل الإسلامي ينتعش بعد منع قطر البنوك التقليدية من تقديم منتجاته
صفحة 03 ◄

لتجنب شطبها من المؤشرات العالمية: البورصة المصرية سيعاد فتحها قبل 28 مارس الجاري
صفحة 04 ◄

المحلية

رفع رأسمال صندوق خليفة للمشاريع ومد خدماته لكافة إمارات الدولة
صفحة 04 ◄

البنوك تزيد إقراضها لقطاع الأعمال 12 ملياراً في يناير
صفحة 04 ◄

اتساع العجز التجاري الأمريكي بفعل ارتفاع الواردات

أظهرت بيانات إن العجز التجاري الأمريكي ارتفع بصورة تجاوزت التوقعات في يناير كانون الثاني إلى 46.3 مليار دولار إذ طغى ارتفاع واردات النفط والسلع الرأسمالية والسيارات على الصادرات التي صعدت لمستوى قياسي. وتوقع محللون زيادة أقل في العجز التجاري ليبلغ 41.5 مليار دولار من تقديرات معدلة بلغت 40.3 مليار في ديسمبر. وارتفع أيضا العجز التجاري مع الصين الذي يحظي بمتابعة دقيقة في نفس الشهر. وأظهرت بيانات وزارة التجارة أن الواردات الأمريكية من السلع والخدمات ارتفعت 5.2 بالمائة إلى 214.1 مليار دولار في أكبر زيادة شهرية منذ مارس أذار 1993. وكان النمو القوي مؤشرا على تحسن الطلب الأمريكي لكن العجز الذي تجاوز التوقعات قد يدفع المحللين إلى تخفيض تقديراتهم للنمو الاقتصادي الأمريكي في الربع الأول. وسجلت واردات السلع الرأسمالية مثل المعدات الصناعية والمحركات والمعدات الطبية مستوى قياسيا بلغ 41.7 مليار دولار فيما بلغت الواردات من الأغذية والمشروبات 8.5 مليار دولار. وكانت واردات السيارات هي الأكبر منذ فبراير 2008. وشهدت الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات نموا بنسبة 2.7 بالمائة إلى مستوى قياسي بلغ 167.7 مليار دولار. وبرغم نمو الصادرات إلى باقي أنحاء العالم تراجعت الصادرات الأمريكية إلى الصين أكثر من 20 بالمائة في يناير إلى 8.1 مليار دولار فيما زادت الواردات الأمريكية من الصين قليلا إلى 31.3 مليار دولار.

المصدر: رويترز

الصين تسجل عجزا تجاريا مفاجئا هو الأكبر منذ 7 سنوات

سجلت الصين عجزا مفاجئا في ميزانها التجاري قدره 7.3 مليار دولار في فبراير هو الأكبر منذ سبع سنوات إذ أن عطلة السنة القمرية الجديدة قلصت أنشطة صناعاتها التصديرية أكثر من المتوقع. وهذا هو أول عجز تجاري تسجله الصين منذ مارس من العام الماضي والأكبر منذ فبراير 2004. وقال الاقتصاديون الذين توقعوا تسجيل فائض محدود قدره 4.95 مليار دولار إن من المرجح أن يكون هذا العجز المفاجئ مؤقتا. وقال نيه ون المحلل "توقعنا تباطؤ الصادرات في الشهر الماضي لكنني أعتقد أن أحدا لم يكن يتوقع هذه النتيجة الضعيفة." وأضاف "ثمة احتمال ضعيف لان تسجل الصين عجزا تجاريا مجددا.. والفائض التجاري الشهري قد يرتفع في النصف الثاني من هذا العام." وسيكون العجز خبرا جيدا للحكومة الصينية من ناحية واحدة على الأقل إذ أنه سيساعد على تخفيف الضغوط التضخمية. وشكلت التدفقات النقدية من الفائض التجاري الضخم للصين خلال السنوات القليلة الماضية سببا رئيسيا للقفزة الأخيرة في الأسعار. وقال رئيس إدارة الإحصاء الحكومية إن بدء مفعول تشديد السياسات النقدية يجعل الصين واثقة من قدرتها على إبقاء التضخم عند أربعة بالمائة في المتوسط هذا العام. وقالت إدارة الجمارك الصينية إن الصادرات زادت بنسبة 2.4 في المائة في فبراير عما كانت عليه قبل عام بينما كانت التوقعات 26.2 بالمائة. وزادت الواردات 19.4 في المائة بينما كانت التوقعات 32.3 بالمائة.

المصدر: رويترز

مبيعات التجزئة في أمريكا تسجل أكبر زيادة في 4 أشهر

سجلت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة أكبر زيادة في أربعة أشهر في فبراير شباط مع شراء المتسوقين المزيد من السيارات والملابس وسلع أخرى حتى رغم ارتفاع أسعار البنزين. وقالت وزارة التجارة الأمريكية إن إجمالي مبيعات التجزئة زادت بنسبة 1.0 بالمائة وهي أكبر زيادة منذ أكتوبر تشرين الأول والزيادة الشهرية الثامنة على التوالي. وجاءت الزيادة متماشية مع توقعات خبراء اقتصاديين. وعدلت الوزارة المبيعات في يناير كانون الثاني بالرفع إلي 0.7 بالمائة من رقم أولي بلغ 0.3 بالمائة. ومع استبعاد السيارات فان المبيعات ارتفعت بنسبة 0.7 بالمائة الشهر الماضي بعد زيادة بلغت 0.6 بالمائة في يناير.

المصدر: رويترز

منطقة اليورو ترفع قدرة الإقراض لصندوق الإنقاذ إلى 440 مليار يورو

أعلن مسئولون في الاتحاد الأوروبي أن قادة منطقة اليورو اتفقوا خلال قمتهم على زيادة القدرة الإقراضية الفعلية لصندوق الإنقاذ المالي في هذه المنطقة من 250 مليار يورو تقريباً، إلى 440 مليار يورو. وقال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بعد قمة استثنائية في بروكسل "إننا اتفقنا على رفع القدرة الاقراضية الفعلية" لهذا الصندوق الذي يطلق عليه اسم الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي إلى 440 مليار يورو. وبات هذا الصندوق المؤقت الذي أنشئ العام الماضي في أوج الأزمة اليونانية يملك على الورق 440 مليار دولار من ضمانات القروض التي تقدمت بها الدول المختلفة في الاتحاد. لكن في الواقع لا يمكن لهذا الصندوق تقديم قروض سوى بقيمة 250 مليار يورو، لأنه من المفترض عليه أن يحافظ على الباقي على شكل احتياطي بهدف التمكن من الاستفادة من أفضل معدلات فائدة على الأسواق المالية عندما يقرر جمع أموال. ونقلت وكالة الإنباء الفرنسية عن الرئيس ساركوزي أن القادة قرروا رفع القدرة الاقراضية للهيئة الدائمة للازمات التي ستخلف الصندوق المؤقت منتصف العام 2013، إلى 500 مليار يورو. وقرر القادة الأوروبيون تخفيض معدل الفائدة للقروض الأوروبية الممنوحة إلى اليونان في إطار خطة الإنقاذ الدولي، وتمديد مهل الدفع المعطاة لهذا البلد.

المصدر: العربية.نت

13 مارس 2011

التمويل الإسلامي ينتعش بعد منع قطر البنوك التقليدية من تقديم منتجاته

تلقى التمويل الإسلامي الدفعة التي كان يحتاجها بعد أن طلب مصرف قطر المركزي من البنوك التقليدية إغلاق عملياتها للأنشطة المصرفية الإسلامية. ورسمت الخطوة القطرية خطا فاصلا بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية التي تستحوذ على 83% من الأصول المصرفية في المنطقة. وحتى قبل القرار القطري المفاجئ كان من المتوقع أن ينمو قطاع التمويل الإسلامي بما بين 15 و20% سنويا، وفقا لتقرير أصدرته مؤسسة "برئيس ووترهاوس كوبرز" في نوفمبر. وإذ ما اقتفت بنوك مركزية أخرى -تتطلع إلى إثبات التزامها حيال صناعة التمويل الإسلامي التي يبلغ حجمها تريليون دولار - أثر الخطوة القطرية لفصل العمليات التقليدية عن تلك التي تلتزم بأحكام الشريعة فسيكون هذا النمو أكبر. وقال المدير التنفيذي لـ"بي.أم.بي" الإسلامية للاستشارات هومايون دار "لن تصيبني الدهشة إذا ما تضاعف نصيب السوق في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المثلين من 25% إلى 50% في غضون الخمس سنوات المقبلة. وبعد هذه الخطوة في قطر أعتقد أن هذا الأمر أصبح أكثر ترجيحا." وعانت البنوك الإسلامية من البنوك الغربية في المنطقة التي تقدم منتجات تتماشى مع الشريعة، إذ اقتطعت من نصيبها في السوق خلال عام 2010. وأشار المحلل لدى "اليمبيك اتش.سي" جاب ميجر إلى أن هناك مزايا واضحة وفورية بالنسبة لشركات مثل مصرف قطر الإسلامي الذي يمكن أن يضيف 35% إلى دفتر قروضه، إذ ما استحوذ حتى على 50% من الأصول الإسلامية المتوقع أن تتدفق على السوق في أعقاب قرار مصرف قطر المركزي. وضع لوائح وتنظيمات ويمكن بسهولة أن تجنى مصارف إسلامية أخرى بالمنطقة نفس هذا النوع من المكاسب إذا ما حذت دول أخرى حذو قطر. وفضلا عن إعادة توزيع الأصول مباشرة في أعقاب الحظر سيستفيد التمويل الإسلامي أكثر من تقليص علاقاته مع نظيره التقليدي، وهو ما يمكن أن يؤثر على الصفقات التجارية. وأكد مصرفي إسلامي يقيم في الإمارات أن "هناك دائما شد وجذب بين أي فرع إسلامي يريد أن يلتزم بروح الشريعة وبين البنك التقليدي الذي ينظر إلى المعاملات من منظور مالي بحت." وربما تشجع الخطوة على وضع لوائح وتنظيمات وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى ابتكار منتجات جديدة بعد الانتقادات الموجهة للتمويل الإسلامي بمحاكاة التمويل التقليدي بصورة كبيرة. وأضاف المصرفي "ربما يساعد هذا التمويل الإسلامي على أن يبدأ في الابتكار بدلا من أن يكون مجرد انعكاس لصورة نظيره التقليدي."وأعلن مصرف قطر المركزي بالفعل أنه سيطلق مجموعة جديدة من قواعد كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية التي يقول المصرفيون الإسلاميون إنها يمكن أن تستند على التوجيهات التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومقره ماليزيا، وهو الهيئة الدولية المسئولة عن إصدار معايير الرقابة على المصارف الإسلامية. وبينما قد تعود خطوة نحو المزيد من التنظيم والاستقلالية بالنفع على صناعة التمويل الإسلامي يحذر البعض من أن الصناعة لا يجب أن تتعجل أكثر من اللازم في الانفصال الكامل على الفور. وقال عالم شريعة، طلب عدم نشر اسمه، إن بعض المعاملات مثل لتحوط تحتاج إلى خبرة ومساندة البنوك التقليدية "من السابق لأوانه في تطوير صناعة التمويل الإسلامي أن تنفصل كلية عن البنوك الكبرى. لندع الطفل يكبر قليلا قبل إن نتركه يقود سيارة كورفيت على طريق سريع." المسائل الشرعية وتدار صناعة التمويل الإسلامي على نحو كبير من خلال مصرفيين ومحاميين تدربوا في مؤسسات التمويل الإسلامي. وبينما يعتمدون على علماء الدين الإسلامي لمساعدتهم في المسائل الشرعية فلديهم الفطنة التجارية لإدارة البنوك على النحو الملائم. ويمكن لماليزيا التي تتمتع بصناعة تمويل إسلامي راسخة ومزدهرة أن تقدم للخليج نموذجا أوسع من مجرد قواعد تتعلق بكفاية رأس المال. ولفت خبير التمويل الإسلامي العالمي لدي "برئيس ووترهاوس كوبرز" محمد فايز عظمي إلى أن الفصل بين الأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية وسيلة لضمان المزيد من الالتزام بأحكام الشريعة. كما انه سيهدي المخاوف حيال الأصول المختلطة أو القلق من إن تستخدم الأموال الإسلامية في صفقات تقليدية. وسيشجع أيضا على قدر أكبر من المساءلة من جانب المديرين الذين سيجبرون على تدقيق الحسابات والعمليات الخاصة بالمصارف الإسلامية لضمان التزامها بالشريعة. أما مدير خدمات التمويل الإسلامي في "إرنست أند يونغ" أشعر ناظم فرأى أنه "سيكون لهذا اثر ايجابي نظرا لأنه سيكون هناك الكثير من القدرة على ترتيب أوضاع البيت من الداخل. في الوقت الحالي يتمثل أكبر تهديد للأنشطة المصرفية الإسلامية في مصداقية النظام القائم".

المصدر: رويترز

ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

سجلت الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ارتفاعا سنة 2010 حيث بلغت 11 مشروعا مقابل 4 مشروعات سنة 2009 وفقا لبيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. ونقل عن تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار القول إنه سيتم انجاز سبعة مشاريع بالشراكة في حين أن الأربعة الأخرى تعد استثمارات مباشرة أجنبية بمبلغ إجمالي قدره 9ر58 مليار دينار "822 مليون دولار". و أكدت الوكالة في تقريرها "يبدو أن هذه المشاريع المصرح عنها سجلت استئنافا ملحوظا و هي من بلدان الاتحاد الأوروبي "فرنسا و إيطاليا" و الشرق الأوسط "لبنان و تركيا و الإمارات العربية"" موضحة أنها تتعلق أساسا بالصناعات و البناء و الأشغال العمومية و الري و السياحة. وتعتبر الوكالة أن السوق الوطنية تمنح "ضمانات أكبر و آفاق نمو أهم" بالنظر إلى الإشارات القوية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري التي أعرب عنها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني و أهمية مخطط الإنعاش الاقتصادي "2010-2014" المقدر ب286 مليار دولار.

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية

تقرير عالمي يشير إلى ازدهار القطاع السياحي في لبنان

يشكل القطاع السياحي نسبة 33.8 في المائة من حجم النشاط الاقتصادي اللبناني ونسبة 9.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأظهر تقرير لمجلس السياحة والسفر العالمي نشر في بيروت اليوم نمو الإسهام المباشر لقطاع السياحة والسفر في الاقتصاد اللبناني إلى 3 مليارات و770 مليون دولار خلال الشهور الأولى من العام الحالي، متوقعا وصول قيمة إيرادات السياحة والسفر إلى 13 مليارا و500 مليون دولار . وأفاد أن عدد العاملين المباشرين في هذا القطاع سيبلغ 122 ألف عامل فيما التشغيل الإجمالي سيبلغ 431700 وظيفة ما يمثل 32.2 في المائة من إجمالي الوظائف في البلاد . وذكر المجلس في تقريره إن إيرادات القطاع المباشرة ستبلغ 5.8 مليارات دولار بحلول العام 2021م لتمثل 9.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع فيما سيسهم القطاع على نحو إجمالي مباشر وغير مباشر بـ 20 مليارا و600 مليون دولار وبما يعادل نسبة 34.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب تقديرات المجلس سيبلغ معدل نمو اقتصاد قطاع السياحة والسفر المباشر وغير المباشر 4.3 في المائة بالقيمة الحقيقية بين العامين 2011 و2021م وهو أدنى بـ 0.3 نقطة مئوية من المعدل المتوقع في الشرق الأوسط وأعلى بواقع 0.2 نقطة مئويّة من المعدل العالمي المتوقع. ويأتي لبنان وفقا للتقرير في المرتبة الـ 15 عالميا بين 181 بلداً لجهة نسبة إسهام قطاع السياحة والسفر في الاقتصاد الإجمالي في العام 2011م فيما يأتي معدل النمو السنوي المرتقب للقطاع في المرتبة 110 عالميا.

المصدر : واس

لتجنب شطبها من المؤشرات العالمية: البورصة المصرية سيعاد فتحها قبل 28 مارس الجاري

قال وزير المالية المصري الدكتور سمير رضوان إن البورصة سيعاد فتحها قبل 28 مارس تجنبا للشطب من المؤشرات العالمية. جاءت هذه التصريحات على صفحة مجلس الوزراء المصري على الفيسبوك. وأكد رضوان أن كل يوم تغلق فيه البورصة يضر بالاقتصاد المصري وبسمعته العالمية، متوقعا أن تكون خسائر الصدمة الأولى عند إعادة فتح البورصة ما بين 1,5 مليار إلى 2 مليار جنيه. واستعرض وزير المالية الخسائر التي تعرضت لها البورصة خلال يومي 26 و27 يناير، قائلا إنها بلغت 70 مليار جنيه قبل أن يتم إغلاقها، وقال إنه جرت محاولات لإعادة فتحها، ولكن ذلك لم يتم بسبب عدم وجود الأمن والاستقرار، وعدم اطمئنان الأجانب. وأضاف أنه تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية لإعادة فتح البورصة، حيث يصمم على ذلك رئيس مجلس الوزراء، ومن بين هذه الإجراءات وضع 250 مليون جنيه مقدمة من وزارة المالية تحت تصرف هيئة الرقابة المالية ومصر المقاصة لضمان أسهم صغار المستثمرين، إلى جانب تخصيص 350 مليون جنيه من صندوق المخاطر.

المصدر : العربية.نت

الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان يأمر برفع رأسمال صندوق خليفة للمشاريع ومد خدماته لكافة إمارات الدولة

بناء على التوجيهات السامية لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله أمر الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي برفع رأسمال صندوق خليفة لتطوير المشاريع من مليار إلى ملياري درهم وتوسيع نطاق خدماته لتشمل كافة إمارات الدولة. وقال سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان " تأتي هذه التوجيهات التزاماً من القيادة تجاه شباب الإمارات وإيماناً منها بالطاقات الخلاقة لأبناء وبنات الوطن في كافة أنحاء الدولة.. فشباب الإمارات أبناؤنا وعلينا أن نوفر لهم الإمكانات اللازمة لتمكينهم من تسخير طاقاتهم في مشاريع الابتكار والإبداع والريادة بما يساهم في تطور مسيرتهم المهنية وتفعيل دورهم في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الدولة ". وأضاف سموه أن صندوق خليفة الذي يعد أحد محركات التنمية في الدولة تمكن خلال السنوات الأربع الماضية من إعداد شريحة واسعة من المواطنين في أبوظبي لصقل مهاراتهم وتأهيلهم ليديروا مشاريع نوعية ومبتكرة تساهم في رفد الاقتصاد الوطني. وأكد سموه إن ما حققته التجربة شجعتنا على تعميمها لتمكين كافة أبناء الوطن في مختلف مدن وإمارات الدولة من الاستفادة منها. وأوضح سموه أن قرار زيادة رأسمال الصندوق من مليار إلى ملياري درهم يمثل ترجمة لهذا التوجه ولتمكين الصندوق من تطوير خدماته وتنويعها وتوسيعها بما ينعكس بشكل إيجابي على المواطنين المستفيدين من خدمات الصندوق. وكان الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي لأب وظبي قد قام مؤخراً بجولة في الإمارات الشمالية تضمنت التعرف على احتياجات المواطنين في مختلف قطاعات الحياة ومشاريع البنية الأساسية التي يجري تنفيذها وذلك تنفيذا لتوجيهات صاحب السمو رئيس الدولة. يذكر أن صندوق خليفة لتطوير المشاريع قد بدأ بتجهيز فرعه في الفجيرة وإعداد الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مجال ريادة الأعمال ودعم المشاريع المتوسطة الصغيرة وسيبدأ باستقبال الطلبات قريباً.. كما يقوم الصندوق حالياً بتجهيز فرع آخر في إمارة عجمان وسيتم تشغيله خلال النصف الأول من العام الحالي. وأكّد سعادة حسين النويس رئيس مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع أن خدمات فروع الصندوق ستقدم لمواطني إمارة الفجيرة من خلال فرع الصندوق في الفجيرة ولمواطني إمارة عجمان من خلال فرع الصندوق في عجمان مشيرا إلى أن خدمات الصندوق ستمتد بشكل تدريجي عبر فروع جديدة لتشمل باقي إمارات الدولة. ويوفر صندوق خليفة حلولاً تمويلية متنوعة لمشروعات وأفكار شباب وشابات الدولة من خلال برامج / بداية - زيادة - وصندوق الاستثمار المباشر وبرنامج تصنيع / لتغطي شرائح المشروعات كافة إضافة إلى طرح عدد من عدد من المبادرات وبرامج التمويل الاجتماعية مثل برنامج خطوة التمويلي ومبادرة صوغة الموجهة لذوي الحرف اليدوية والتراثية ومبادرة الردة الموجهة إلى نزلاء المراكز الإصلاحية وبرنامج إشراق الموجه إلى المتعافين من الإدمان من نزلاء المركز الوطني للتأهيل وبرنامج أمل الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة. يشار إلى أن صندوق خليفة لتطوير المشاريع وافق خلال العام 2010 على تمويل 60 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت 111 مليون درهم ما يرفع عدد المشاريع التي وافق الصندوق على تمويلها منذ إطلاق خدماته في منتصف العام 2007 إلى 240 مشروعاً بقيمة إجمالية تبلغ 415 مليون درهم. ويقدم الصندوق للمشاريع الممولة من قبله حزمة من التسهيلات تشمل إعفاءات من رسوم التسجيل والتراخيص وأولوية الدخول في مناقصات بعض الجهات الحكومية إضافة إلى برامج تدريب وتأهيل في مختلف التخصصات مثل التسويق والإدارة والمحاسبة وغيرها يستفيد منها أصحاب تلك المشاريع.

المصدر: **:** وام

تستهدف عوائد بين 14 و16% سنوياً .. صكوك "نخيل" تستبق موعد الإصدار وتدخل سوق التداول

استبق مستثمرون موعد إصدار "نخيل" لصكوك بقيمة 6 مليارات درهم للدائنين التجاريين ضمن خطة إعادة الهيكلة وبدأوا بتقديم عروض شراء هذه الصكوك من الشركات المستفيدة والمعنية بهذا الملف من مقاولين وموردين وغيرهم . ويجري المستثمرون في الوقت الراهن اتصالات ولقاءات مكثفة مع عدد الدائنين التجاريين بهدف التوصل إلى اتفاق لشراء هذه الصكوك ضمن بعض البنود والشروط مثل إنجاز صفقة الشراء قبل قيام شركة "نخيل" بعملية الإصدار، وسداد القيمة النقدية المتفق عليها عند أو بعد الإصدار . ويعرض هؤلاء المستثمرون سواء أكانوا أفراداً أو جهات مالية أو استثمارية سعراً يتراوح بين 70 و80% أقل من القيمة الإجمالية للصكوك ما يحقق لهم عائداً يتراوح بين 20 و30% عند سداد "نخيل" لقيمة الصكوك بعد خمس سنوات من إصدارها بالإضافة إلى الفائدة السنوية البالغة 10% ليتراوح معدل عوائدهم السنوية ما بين 14 و16% . وتستعد "نخيل" لإصدار صكوك بقيمة 6 مليارات درهم للدائنين التجاريين نهاية الشهر الجاري، بفائدة تصل إلى 10% تدفع على أساس نصف سنوي، حيث اقتربت الشركة من تحقيق نصاب 95% من إجمالي المطالبات التجارية بالتوازي مع سداد 3،9 مليار درهم نقداً لغاية الآن . وأوضح مقاولون معنيون بخطة إعادة الهيكلة، أن الخوض في مثل هذه التعاقدات والاتفاقيات يتطلب الوقت الكافي للتباحث مع الأطراف المتعاقدة مع المقاول الرئيسي كمقاولي الباطن والجهات المصرفية التي كانت قد وفرت تسهيلات ائتمانية لهذه الشركات، والتي تنتظر بدورها إصدار هذه الصكوك للاستفادة منها .

المصدر: **:** الخليج

البنوك تزيد إقراضها لقطاع الأعمال 12 ملياراً في يناير

أظهرت المؤشرات الأخيرة لأداء القطاع المصرفي أن البنوك بدأت تتجه نحو التوسع في الإقراض لقطاع الأعمال والحد من الزيادة المستمرة في القروض الشخصية التي بقي حجمها في يناير/كانون الثاني الماضي، عند 247،4 مليون درهم مقابل 247،1 مليون درهم في ديسمبر، في حين ارتفع إجمالي القروض والسلفيات دون المخصصات بواقع 12،1 مليار درهم لتصل إلى 1،043 تريليون درهم مقابل 1،031 تريليون درهم خلال الفترة نفسها . وكانت البنوك تركز قروضها منذ تفجّر الأزمة العالمية في نهاية العام 2008 على قطاع الأفراد الذي يشمل بالدرجة الأساس القروض الشخصية بما فيها بطاقات الائتمان وقروض السيارات بينما تقلصت ضمن هذا القطاع قروض الرهن العقاري لشراء الوحدات العقارية في ظل الانخفاض الحاد الذي تشهده أسواق العقار . وفي المقابل قيدت البنوك الإقراض لقطاع الأعمال إلى أضيق نطاق عبر الإحجام عن إعطاء القروض للمشاريع والشركات التي لا تملك ملاءة مالية قوية للغاية وتحديد أسعار فائدة مرتفعة عند إقراض الشركات التي تملك هذا المستوى من الملاءة ما يجعل كلفة التمويل تعادل عملياً عائد الاستثمار الذي تراجع بحدة منذ بداية الأزمة، لتصبح المحصلة إحجام الشركات القوية عن الاقتراض، فيزداد جمود القروض المصرفية لقطاع الأعمال . وفي حال استمر النمو المحقق في إقراض هذا القطاع خلال يناير، تكون البنوك قد بدأت في تخفيف محدود للقيود على إعطاء القروض للشركات والمشاريع، ما لم تظهر الأرقام التفصيلية التي يصدرها المصرف المركزي أن النمو المسجل ذهب في معظمه للجهات الحكومية ولم تستفد منه الشركات والمشاريع كما لوحظ في تقارير المصرف عن الفترة السابقة . وكانت اللجنة الاقتصادية الحكومية المكلفة بمعالجة تطورات الأزمة المالية قد دعت البنوك إلى زيادة الإقراض للقطاع الخاص وعدم الاكتفاء بنمو القروض المصرفية من خلال ارتفاع حجم القروض الممنوحة للجهات الحكومية .

المصدر: **الخليج**

مستفيدة من تحسن المبيعات والتدفقات النقدية .. «الأحواض العالمية» تعيد هيكلة 8 مليارات درهم بدون دعم حكومي من ديونها

تنتهي "الأحواض الجافة العالمية" من إعادة هيكلة نحو 8 مليارات درهم "2,2 مليار دولار" خلال شهر أبريل المقبل، بحسب خميس جمعة بوعميم، رئيس مجلس إدارة الشركة. وأكد خميس بوعميم أن المجموعة تتمتع بموقف مالي قوي، ما يمكنها من سداد التزاماتها المالية بالاعتماد على مواردها الذاتية ،من دون الحاجة إلى دعم مالي من حكومة دبي. وقال بوعميم إن غالبية الديون البنكية والتجارية المستحقة على المجموعة تراكمت على مدار السنوات الثلاث الماضية قبل تولي مجلس إدارة الشركة لمسؤولياته، موضحا أن المجلس الجديد شرع فور تكليفه بالمهمة منتصف العام الماضي، بالتفاوض مع الدائنين للتوصل لصيغة نهائية تحفظ مصالح جميع الأطراف . وكشف بوعميم أنه في ضوء قوة الموقف المالي الراهن للأحواض الجافة العالمية واستمرار تحسن المبيعات والتدفقات النقدية فإنها لن تحتاج إلى أي دعم من صندوق دبي للدعم المالي لتمويل عملية إعادة هيكلة الدون التجارية والبنكية المستحقة، لافتا إلى إن الأحواض الجافة خارج عملية إعادة هيكلة ديون دبي العالمية ولم تتلق أي دعم مالي من الصندوق . وأوضح بوعميم إن المجموعة تلقت موافقات من مؤسسات مالية، محلية وعالمية،على خطة الأحواض الجافة العالمية لإعادة هيكلة التزاماتها المالية مؤكدا إن الجهات الدائنة تدرك حقيقة الموقف المالي القوى للمجموعة وتثق في قدراتها على سداد جميع الالتزامات المالية وفق الخطط المقترحة . وعلى صعيد الديون التجارية في إندونيسيا وسنغافورة، قال بوعميم إن الأحواض الجافة العالمية أغلقت ملف الديون التجارية في إندونيسيا البالغة نحو 367 مليون درهم " 100 مليون دولار" بعد توصلها لاتفاق نهائي مع جميع الدائنين التجاريين. وأشار إلى إن الشركة قامت بسداد 10% من إجمالي مستحقات الدائنين التجاريين كبادرة لإثبات الجدية وحسن النوايا وهو الأمر لاقى ترحيبا بالغا من جميع الأطراف ذات الصلة. وأوضح بوعميم إن جميع الديون التجارية المستحقة على الشركة تعود إلى الأعوام الثلاثة السابقة 2008 و2009 و2010 قبل تولي مجلس الإدارة الجديد لمسؤولياته لافتا إلى إن المطالبات التجارية التي تراكمت على الشركة خلال هذه الفترة تنوعت بين عقود التوريد والاستشارات وغيرهما. وقال إن الشركة عازمة على إغلاق ملف الديون التجارية الخارجية في سنغافورة وفق نفس الخطة الناجحة التي اتبعتها في إندونيسيا حيث تعتزم البدء في سداد الديون التجارية البالغ قيمتها 330,3 مليون درهم " نحو 90 مليون دولار" قبل نهاية شهر أبريل المقبل. وحول مواجهه الأحواض العالمية – سنغافورة لدعاوى قضائية من الدائنين التجاريين قال بوعميم إنه قاد جولة مكثفة من المفاوضات المكثفة مع الدائنين التجاريين في سنغافورة حيث تقرر إعادة تقييم جميع المطالبات التجارية بواسطة خبراء ومتخصصين تمهيدا لسداد هذه المستحقات قبل نهاية شهر أبريل المقبل. وأكد بوعميم إن الشركة لن تحجر على حق الدائنين في التقاضي لكن البدء في السداد سيحقق مطالب الدائنين و وينهي أسباب الدعاوى القضائية المشار إليها موضحا إن عملية إعادة تقييم المطالبات التجارية المقدمة للشركة تهدف في الأساس إلى التيقن من لأن هذه المطالبات تسند إلى أعمال وخدمات تم تقديمها بالفعل، مؤكدا على جدية الشركة في تسديد هذه المطالبات قبل الموعد المحدد بشرط استكمال فحص وتقييم المطالبات.

المصدر: **الاتحاد**